دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي

م. ضياء حسين سعود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة ديالى
Diaa.saud@gmail.com

أ.د. لورنس يحيى صالح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Lorance_phd@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دراسة وتحليل التجربة التنموية الماليزية، كونها من التجارب الناجحة والتي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث من خلال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه مصدر للتمويل الدولي وللحصول على التكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية، وقد أظهرت نتائج البحث، التحول الكبير في هيكل الاقتصاد الماليزي إلى اكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية بعد أن كان يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة، وذلك من خلال زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، ويوصي الباحثان إلى تطوير البنية القانونية والتشريعية، كونها أداة فاعلة في كيفية التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر كما فعلت ماليزيا وبالتالي كان له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التجربة الماليزية، الاستثمار الاجنبي المباشر، النهضة التنموية.

The role of foreign direct investment in the Malaysian development renaissance with the possibility of benefiting from it at level of the Iraq economy

Lecturer: Diaa Hussein Saud
College of Administration and Economics
Diyala University

Prof. Dr. Lorance Yahya Salih
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

The research aims to shed light on the study and analysis of the Malaysian development experience. As it is one of the successful experiences that are characterized by its privacy and importance for the countries of the third world by attracting foreign direct investment as a source of international financing and to obtain modern technology and organizational, administrative and marketing skills. The results of the research showed the great transformation in the structure of the Malaysian economy to the largest source of industrial goods and technologies after it relied on the export of simple raw materials, through increasing the flow of foreign direct investment. The study recommends the development of the legal structure and legislative, as an effective tool in how to deal with foreign direct investment, as did Malaysia and thus had a significant role in economic development.

Keywords: Malaysian experience, Foreign direct investment, Development renaissance.

المقدمة

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العالم النامية، والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، فدولة ماليزيا نهضت نهوضا كبيرا في المجال الاقتصادي خلال العقود الاربعة الماضية، فقد استطاعت التوفيق بين اتجاهين: الاول الاندماج في اقتصاديات العولمة من خلال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني اهتمامها بتنمية المورد البشري وتطويره من خلال برامج التدريب والتأهيل وزيادة مخصصات الانفاق على قطاع التعليم والصحة، مما أدى إلى نجاحها في تأسيس نظام تعليمي متطور ساعدها على توفير قدرات علمية مؤهلة استطاعت جذب الشركات الاستثمارية العالمية الى ماليزيا، وبالتالي اسهم وبشكل كبير بحدوث تحولات هيكلية جذرية في الاقتصاد الماليزي، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة الى اكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا، أي التحول من الانتاج الزراعي إلى الانتاج الصناعي، حيث أصبح القطاع الصناعي هو العصب الرئيسي لهذا الاقتصاد بدلاً من القطاع الزراعي الذي أحتل هذه المكانة سابقاً، مع الاستفادة من التكتلات الاقليمية كمنظمة الآسيان التي أسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحتها مكانة في سلم الاقتصاديات العالمية، وبهذا النهج استطاعت ماليزيا أن تتخلص من الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام (١٩٩٧).

مشكلة البحث: يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً مهماً في تحقيق العملية التنموية، لذلك فأن افتقار العرق لإمكانية التعامل لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر يشكل مشكلة أمام تحقيق نهضته التنموية.

فرضية البحث: يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تطور البلدان ونموها وحل مشاكلها الاقتصادية من خلال زيادة حجم التدفقات الاستثمارية والانفتاح على الأسواق العالمية.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة وتحليل التجربة التنموية الماليزية على مستوى الانشطة الاقتصادية المختلفة وبيان دور الاستثمار الاجنبي المباشر في معالجة الازمة والمشاكل الاقتصادية لتحقيق النهضة التنموية للاقتصاد الماليزي وامكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من ضرورة التعرف إلى الدور الفاعل والمؤثر الذي يتركه الاستثمار الاجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالتالي مدى فاعلية التحول من الاسلوب الطارد في التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاسلوب المرن الجاذب في التعامل.

منهج البحث: أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي لبيانات للظاهرة قيد البحث، أيضا استخدام المنهج الكمي في المبحث الثاني لقياس تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة ٢٠٠٣/٢٠١٨

هيكلية البحث: تناول المبحث الاول الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث، المفهوم، والأهمية، والانواع، واختص المبحث الثاني بالاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا، فيما تضمن المبحث الثالث التعرف على أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد أحداث عام ٢٠٠٣.

حدود البحث: الحدود الزمنية، تحدد البعد الزمني للبحث للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) وكانت الحدود المكانية في دولة ماليزيا والعراق.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية، نذكر بعضها على سبيل المثال:

١. دراسة (الوزني) عام ٢٠٠٥ بعنوان: (الاستثمار الاجنبي في بلدان آسيوية مختارة مع إشارة إلى الفرص المتاحة في العراق) رسالة ماجستير جامعة كربلاء، تهدف الدراسة إلى استعراض تاريخي لمراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي لعينة من البلدان النامية مع اعطاء رؤية موضوعية لفرص الاستثمار المتاحة في قطاعات الاقتصاد العراقي.

٢. دراسة (محمد) عام ٢٠٠٧ بعنوان: (الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على البلدان النامية) رسالة ماجستير جامعة بغداد، تهدف الدراسة إلى بيان أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي وأثره على تنمية البلدان النامية، مع امكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول مصر حالة دراسية، ودورها في دعم مسار وعمل السوق العالمية.

٣. دراسة (العبيدي) عام ٢٠٠٩ بعنوان: (أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية لدول جنوب شرق آسيا-ماليزيا حالة دراسية) رسالة ماجستير جامعة بغداد، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية عن طريق دور الشركات متعدية الجنسية والأثار على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي والانفتاح الاقتصادي في دول جنوب شرق اسيا بشكل عام وماليزيا بشكل خاص.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ركزت هذه الدراسة على دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النهضة التنموية في ماليزيا ودوره في عملية التحول من دولة تعتمد على تصدير المواد الاولية إلى أكبر مصدر للمنتجات الصناعية الالكترونية في جنوب شرق آسيا، مع أمكانية الاستفادة من هذه التجربة التنموية على مستوى الاقتصاد العراقي لتطوير وتنمية قطاعات الاقتصاد.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته وأشكاله

أولا. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI):

المفهوم الاقتصادي للاستثمار الاجنبي المباشر هو تلك التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية (Kojima, 1982, 52) ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات رأس المال من قبل المستثمرين المباشرين (رأس المال المستثمر) Equity Capital والعوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings إضافة للاقتراض الصافي للمشروع Intra Company Loans، كما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر على جانبين رئيسين، جانب مالي يمثل تدفق رؤوس الأموال وانتقالها من بلد لآخر، وجانب تنموي يعبر عنه بانتقال الموارد الإنتاجية والتقنية إلى البلد المضيف (sbongh,1985, 31). وللاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign direct investment) تعريفات عدة من قبل منظمات دولية منها: منظمة التجارة العالمية حيث تعرفه بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الام Home country) بامتلاك أصل في بلد آخر (البلد المضيف Host country) مع وجود النية بامتلاك في إدارة ذلك الأصل (عبدالغفار، ٢٠٠٢: ١٤)، أيضاً يعرف بأنه: الاستثمار ذو الاجل الطويل الذي يمنح صاحبه حق المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار وادارة المشروع، أما صندوق النقد الدولي فيعرفه بأنه: الاستثمار في الاسهم العادية بنسبة ١٠% لمؤسسة محدودة، أو

مؤسسة فردية (UNCTAD,1999, 32) أما (يونكتاد) فيعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه الاستثمارات طويلة الاجل التي تمكن المستثمر الاجنبي من السيطرة والادارة لشركة ما في الدولة المضيفة، كذلك أن الاستثمار الاجنبي المباشر إعادة استثمار الارباح من الاسهم والقروض الاجنبية المستثمرة في الخارج (UNCTAD, 1997, p108) ومن خلال ما تم طرحه من تعريفات لمختلف المؤسسات والمنظمات الدولية، لذلك يمكن أن نستخلص من ذلك بأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو قيام مستثمر في بلد الام بامتلاك اصول رأسمالية في بلد اخر (المضيف) مع ادارة تلك الاصول، والذي يختلف عن ما يسمى بالمحفظة الاستثمارية، اي تدفق رأس المال للتمويل والاقتراض (عبد الحسين، ١٩٩٨: ٨)

ثانيا. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): (صبري، ٢٠٠٢: ١٩)

١. يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر على زيادة الابتكارات Innovative Capacity ورفع المهارات Skills من خلال استخدام الصيغ الحديثة في الادارة.
٢. التخفيف من شدة الصدمات الاقتصادية الخارجية، إذا ما أحسن ادارته بالشكل الصحيح.
٣. دعم وتعزيز ايرادات الدولة من خلال فرض الرسوم والضرائب، كذلك يتيح امكانية الوصول الى الاسواق الخارجية من خلال زيادة القدرة التنافسية في الاسواق المحلية وبالتالي زيادة قدرة البلد التصديرية.
٤. يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية Productivity لعناصر الانتاج ورفع الكفاءة Efficiency كذلك يعمل على تطوير ودعم المراكز البحثية وبالتالي يسهل من امكانية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة Engine of Technological Development.
٥. يقلل من عبء الدين العام (الداخلي والخارجي) ويعالج مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة (razin, 2001, 1)، إذ تشير الدراسات العالمية إلى أن استثمار مبلغ دولار واحد من الاستثمارات الاجنبية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية بنحو (٥٠%) سنت (hecht, 2002, 4) لذلك ارتفع تدفق (FDI) إلى البلدان المتقدمة خلال عام ٢٠٠٦ بنحو (٨٥٦,٤) مليار دولار، وفي البلدان النامية بنحو (٣٧٨,٣) مليار دولار، أما بالنسبة إلى البلدان العربية فكانت حصتها من الاستثمارات الاجنبية بنحو (٦٢,٣) مليار دولار، وهذا دليل على قلة تدفق الاستثمارات الاجنبية الى البلدان العربية (الوزاني،٢٠٠٥: ٣٠) .

ثالثا. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك أشكال عديدة أهمها: (الكفري، ٢٠١٠: ٩)

١. الاستثمار المشترك: ويكون بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي وبنسب متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.
٢. مشروعات تمتلكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي
٣. الشركات المتعدية الجنسية: وهي الشركات التي تملك مشاريع كبيرة في دول مختلفة من العالم حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية شيئان متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

المبحث الثاني: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا

اولاً. نبذة عامة عن الاقتصاد الماليزي: (فضلي، ٢٠١٠: ١٦٢)

حققت ماليزيا في العقود الاربعة الماضية قفزات هائلة في اقتصادها، وأصبحت الدولة الصناعية الاولى في العالم الاسلامي، ففي مجال القطاع الصناعي وهو جزء من عملية التنمية ركزت على صناعات عديدة وهي (صهر القصدير، تصنيع المطاط، نشر الخشب، عمل الخزف، الاسمنت والاثاث، والكيمياويات، والاسمدة والصابون)، أما في قطاع الثروة المعدنية، تنتج ماليزيا عدد من المعادن منها (القصدير، الحديد، النحاس، النيكل، الفوسفات، النفط، الفحم) وتتصدر ماليزيا دول العالم في انتاج القصدير، حيث ينتج سنويا حوالي (٦٥) الف طن أي ما يوازي ٣٦% من جملة الانتاج العالمي، فيما تشكل الزراعة الحرفة الرئيسة للسكان، حيث يعمل بها نحو ١١,٠٩% من إجمالي المشتغلين لعام ٢٠١٨، وأهم المحاصيل الزراعية هي (المطاط، الارز، نخيل الزيت، قصب السكر، والتوابل).

ثانيا. الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا:

تعد ماليزيا بلدا نشيطا دائم الحركة، إذ قامت الحكومة بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات الى البلد من خلال البنى التحتية وقوانين العمل للشركات داخل ماليزيا ومن خلال حوافز الاستثمار اذ أدى الاستثمار الأجنبي المباشر الى دفع الاداء الاقتصادي ولاسيما الصناعي، ولم تتوقف فوائد الاستثمار الى اقامة صناعات على الارض فحسب وانما هذه الاستثمارات تدفع الى استثمارات اخرى وهو ما يعرف بمضاعف الاستثمار.

وللمزايا العديدة للاستثمار الاجنبي بدأت ماليزيا بالتنافس لجذب الاستثمارات الاجنبية اليها، إذ تعد ماليزيا من أكثر الدول النامية نجاحا في استخدام الحوافز والاعفاءات الضريبة، كما تنتهج الحكومة الماليزية سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز المقدمة في ضوء حاجات التنمية الوطنية، ففي البداية كان التشجيع عام لجذب الاستثمار الاجنبي، ثم تم التركيز على صناعات وقطاعات تكون الحوافز فيها أكبر لتنميتها، وكل ذلك تم بتخطيط متقن ورقابة فعالة وقيادة محنكة.

ففي عام (١٩٥٨) شملت فترة تتراوح من (٢-٦) سنوات أعفاء من الضرائب في صناعات كيمياوية وغذائية وبلاستيكية، وفي الطباعة والنشر، الهدف من هذه الاعفاءات هو لإحلال الواردات منها، وفي عام (١٩٦٨) تم تعديل الحوافز لتشغيل صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال شملت اعفاءات لضريبة الارباح تتراوح بين (٢-١٠) سنوات واستقطاعات ضريبية للاستثمار تتراوح بين (٢٥%-٤٠%) من تكلفة رأس المال، وفي السبعينات تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير، وتضمنت ذلك إنشاء (١٠) مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الالكترونيات و النسيج، وشملت الحوافز والتسهيلات لهذه المناطق (خدمات البنية الأساسية المدعومة، الإعفاءات من رسوم الجمارك، الإعفاءات من الضرائب على الصادرات). وفي عام (١٩٨٦) تم رفع القيود عن حقوق الملكية للشركات الاجنبية في سبيل تشجيع الاستثمار لتلك الشركات وكالآتي: (درج، ٢٠١٥: ١٣٧٦)

١. نسبة حصص الأجانب في رؤوس اموال الشركات المحلية وتقسم الى:

أ. السماح بالاستحواذ على (١٠٠%) من الحقوق الملكية في شركاتهم وكذلك عند قيامهم بتصدير (٨٠%) أو أكثر من منتجات تلك الشركة لعام ١٩٨٦.

ب. السماح للشركات المصدرة ما بين (٥١%-٧٩%) من منتجاتها بنسبة مناظرة من (٥١%-٧٩%) من حقوق الملكية الاجنبية لتلك الشركات.

ج. السماح للشركات التي تصدر ما نسبته (٢٠%-٥٠%) من منتجاتها بتملك (٥١%) من حقوق الملكية الاجنبية، وقد روعي في هذا القانون اهمية العوامل التي تتضمن التشابكية ومدى استخدام المواد الخام المحلية وحسن اختيار أماكن توطين تلك الشركات وكذلك القيم المضافة.

٢. الاعفاءات الضريبية: بموجب قانون تشجيع الاستثمار فان الشركات يمكنها الاستفادة من هذا القانون إذا ما قامت بإنتاج سلع معينة (كالمخصصة للتصدير) اذ يتم اسقاط جزء من الضرائب المستحقة على دخل الشركة، كما يتم خصم المصروفات الخاصة بالبحث والتطوير وكذلك تدريب العمالة المحلية (درج، ٢٠١٥: ١٣٧٦)، والجدول (٢) يبين تدفقات الاستثمار الاجنبي.

الجدول (٢): تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى ماليزيا للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٣	٢,٤٧٣,٤٥٢	
٢٠٠٤	٤,٦٢٤,٢٢٣	%٨٦,٩٥
٢٠٠٥	٣,٩٦٧,٥٦٢	%١٤,٢٠-
٢٠٠٦	٦,٠٨٤,٣٤٣	%٥٣,٣٥
٢٠٠٧	٩,٠٧١,٣٦٩	%٤٩,٠٩
٢٠٠٨	٧,٥٧٢,٥١٢	%١٦,٥-
٢٠٠٩	٠,١١٤,٦٦٤	%٩٨,٤-
٢٠١٠	١٠,٨٨٥,٦١٤	%٩,٣٩
٢٠١١	١٥,١١٩,٣٧١	%٣٨,٨
٢٠١٢	٨,٨٩٥,٧٧٤	%٤١,١٦-
٢٠١٣	١١,٢٩٦,٢٧٩	%٢٦,٩
٢٠١٤	١٠,٦١٩,٤٣١	%٥,٩-
٢٠١٥	٩,٨٥٧,١٦٢	%٧,١٨-
٢٠١٦	١٣,٤٧٠,٠٨٩	%٣٦,٦
٢٠١٧	٩,٣٦٨,٤٦٩	%٣٠,٤-
٢٠١٨	٨,٥٧٠,٠٩٤	%٨,٥٢-
النمو المركب	%٨,٠٧٧	المعدل العام %٣٢,٧

Source: UNCTAD, World Investment Report, United Nations, several years.

(*) تم أستخرج معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحثان بالاعتماد على المعادلة الآتية:

CAGR= (EV/BV) 1/n -1

حيث أن: EV يمثل السنة الاخيرة، BV: يمثل السنة الاولى، n: عدد السنوات.

نلاحظ من خلال الجدول (٢) أن أعلى معدل لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كان في عام ٢٠١١ إذ وصل إلى (١٥,١١٩) مليون دولار وبمعدل عام بلغ (٣٢,٧%) وبمعدل نمو سنوي

مركب بلغ (٨,٠٧٧%) خلال المدة من ٢٠٠٣-٢٠١٨، الا ان تأثير الازمة المالية العالمية أدى إلى انحسار كبير في تلك التدفقات خصوصاً في عام ٢٠٠٩ إذ وصلت فيه التدفقات إلى (٠,١١٤) مليون دولار وبمعدل سالب مقداره (-٩٨,٤%) ثم ارتفع إلى (١٣,٤٧٠,٠٨٩) مليون دينار في عام ٢٠١٦ وقد ساعدت هذه الاستثمارات على نقل التكنولوجيا مما اضاف منتجات جديدة إلى قائمة الصادرات لتشمل الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، فضلا عن منتجات صناعة النسيج، ولقد مارست الشركات الاجنبية الوافدة إلى ماليزيا دوراً مهماً في التحول الهيكلي للاقتصاد عبر العقدين الماضيين، مما وضع هذا الاقتصاد في مقدمة الاقتصادات المصنعة حديثاً من خلال هيمنتها على الصناعات التحويلية، ولا سيما الصناعات الكهربائية والالكترونية.

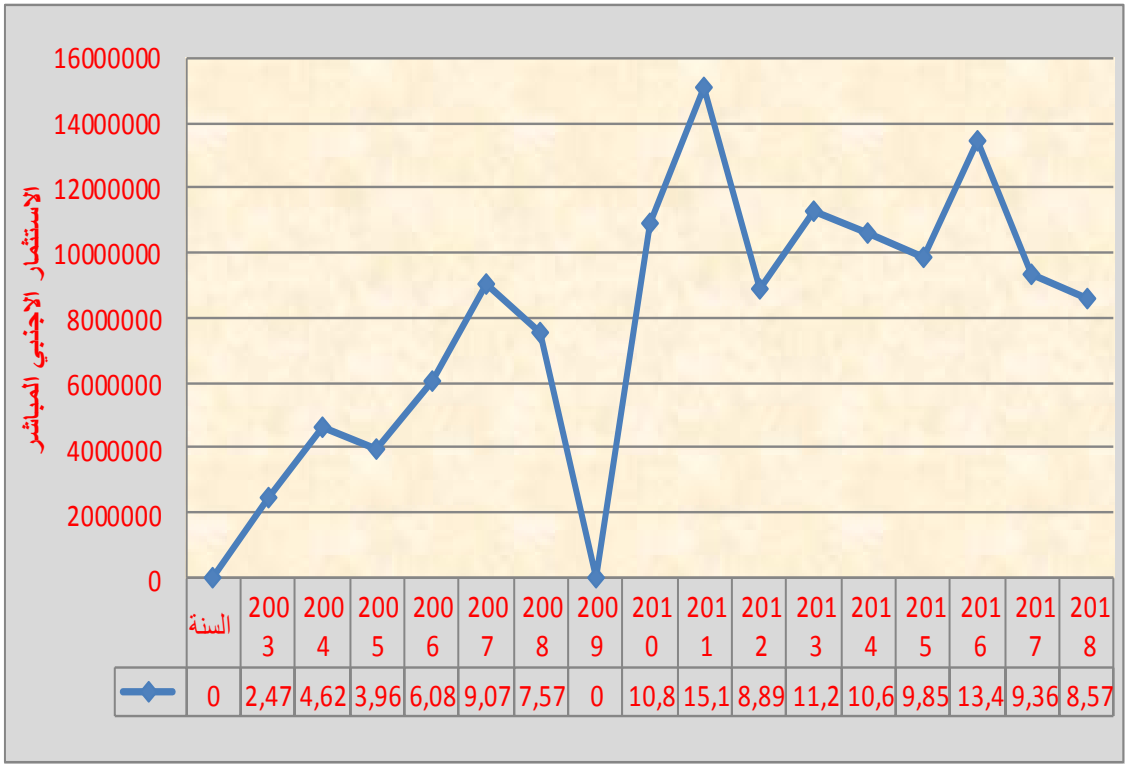

الشكل (١): تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى ماليزيا للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨

الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، فقد حققت ماليزيا قفزات واسعة في زيادة ناتجها الاجمالي وحققت نسب نمو مرتفعة، أذ بلغ المعدل العام (١١,٦٢%) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٧,٥٧%) للناتج المحلي الاجمالي، بالمقابل بلغ الانتاج نحو (١٩٩,٩٦) مليون دولار، وبأعلى معدل للنمو السنوي (٢٧,٤٧%) في عام ٢٠٠٧، ألا أنه انخفض هذا المعدل إلى (١٩,٣٥%) في عام ٢٠٠٨وذلك بسبب الازمة الاقتصادية، ثم ارتفع هذا المؤشر إلى (٢٢,٠٧%) في عام ٢٠١٠ وهي نسب جيدة تدل على أن الاقتصاد الماليزي قد تعافى من ازمته الاقتصادية ويظهر لنا الجدول (٣) إجمالي الناتج المحلي الماليزي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨.

الجدول (٣): الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨

السنة	إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)
٢٠٠٣	١١٨,٣٤	
٢٠٠٤	١٣٣,٩٧	%١٠,٦٥
٢٠٠٥	١٤٨,٢٥	%١٣,٣٧
٢٠٠٦	١٦٨,٠٨	%١٩,٨٩
٢٠٠٧	١٩٩,٩٦	%٢٧,٤٧
٢٠٠٨	٢٣٨,٦٥	%١٩,٣٥
٢٠٠٩	٢٠٨,٩١	%١٢,٤٦-
٢٠١٠	٢٥٥,٠٢	%٢٢,٠٧
٢٠١١	٢٩٧,٩٦	%١٦,٨٤
٢٠١٢	٣١٤,٤٤	%٥,٥٣
٢٠١٣	٣٢٣,٢٨	%٢,٨١
٢٠١٤	٣٣٨,٠٧	%٤,٥٨
٢٠١٥	٢٩٦,٦٤	%١٢,٢٦-
٢٠١٦	٢٩٦,٧٥	%٠,٠٤
٢٠١٧	٣١٤,٧١	%٦,٠٥
٢٠١٨	٣٥٤,٣٥	%١٢,٦٦
النمو المركب	%٧,٥٧	المعدل العام ١١,٦٢%

Source: UNCTAD, World Investment Report, United Nations, several years

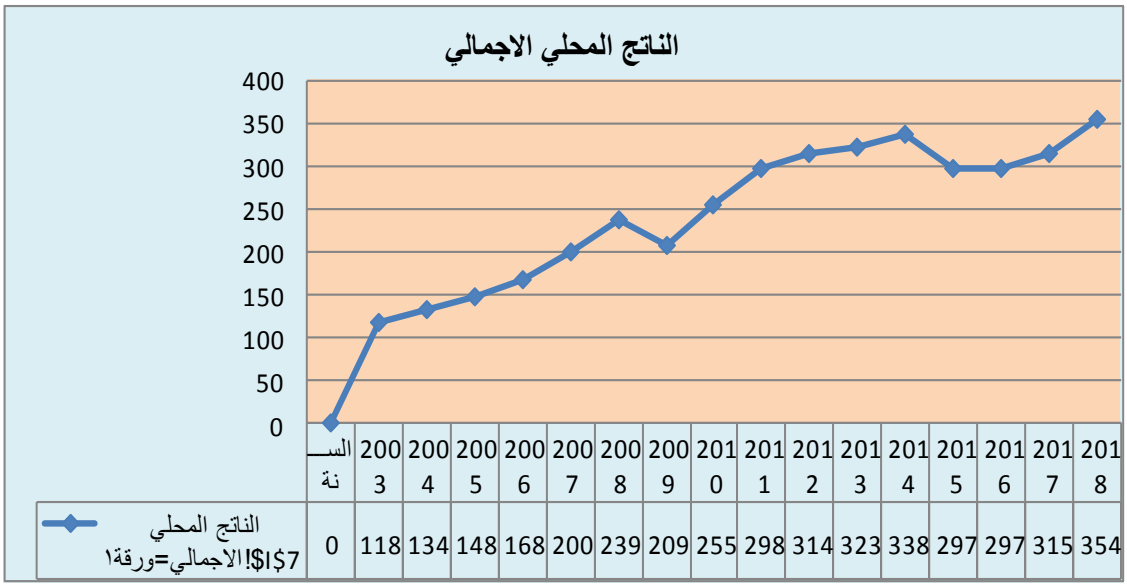

الشكل (٢): الناتج المحلي في ماليزيا للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨

الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

ثالثاً. البرنامج التنموي الذي انتهجته ماليزيا للخروج من الأزمة:

يمكن تتبع الخطط التنموية الماليزية الثلاث ورؤية (٢٠٢٠) التي حكمت مسار التنمية في ماليزيا منذ عام ١٩٧١ وحتى الان هي كالآتي: (صالح، ٢٠٠٨: ٦٩-٧٤)

١. **السياسة الاقتصادية الجديدة (١٩٧١-١٩٩٠) New economic policy** هدفها:

- معالجة ظاهرة الفقر والقضاء عليه بشكل نهائي من خلال رفع معدلات الدخل وتوفير فرص العمل لجميع أفراد المجتمع الماليزي.
- إعادة بناء المجتمع الماليزي من خلال تصحيح حالة عدم التوازن الاقتصادي بين أعراق المجتمع، سعياً لإنهاء تعريف العرقيات وفق أعمالهم أو أوضاعهم الاقتصادية.

٢. **سياسة التنمية الوطنية (١٩٩١-٢٠٠٠) National development policy**:

- اهتمت بتحقيق التنمية البشرية وايجاد قوة كاملة ومنتجة، وجعل العلوم والتكنلوجيا عنصراً مهما في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وفي بناء مجتمع صناعي حديث.
- الاهتمام والدعم المتزايد للقطاع الصناعي باعتباره يمثل عصب الصادرات الماليزية، إذ شكلت المنتجات الصناعية ما بين ٨٠-٨٥% من إجمالي الصادرات الماليزية خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦.

٣. **سياسة الرؤية الوطنية ٢٠٠١-٢٠١٠ National vision policy**:

- اعطت اهتماما أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذي اجتاح دولاً عديدة من العالم، وبالتالي وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد، وتضمن لماليزيا استمرار تطورها واتساع اسواقها،
- التركيز على التنمية البشرية والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي ومزيدا من الاهتمام بالبحث العلمي فضلاً عن التطور التكنولوجي.

رؤية ٢٠٢٠ Vision: وهي من أشهر الرؤى الاستراتيجية الماليزية هدفها: جعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ والتي قدمها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد بعنوان ماليزيا التقدم الى الامام لمواجهة تحديات عديدة من أبرزها (اقامة مجتمع موحد وحر ديمقراطي متمسك بالقيم والاخلاق النبيلة ومتقدم علميا، واقامة امة مزدهرة اقتصاديا تتميز بالفاعلية والنشاط والقدرة على المنافسة).

رابعاً. العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة: (فضلي، ٢٠١٠: ١٧٥)

١. قدرة القطاع الصناعي على تلبية حاجة السوق المحلية لمختلف السلع والخدمات.
٢. اهتمام الحكومة الماليزية بالجوانب الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والسكانية لأغلب طبقات المجتمع الماليزي ولاسيما الطبقات الفقيرة منها.
٣. التركيز على ثروة البلاد المحلية واستغلالها أفضل استغلال من أجل الحصول على ايرادات تدعم موازنة الدولة من مصادر متعددة من تلك الثروة، وليس الاعتماد على مصدر واحد.
٤. استقرار الاوضاع السياسية في البلاد كان عامل جذب للاستثمارات المحلية والاجنبية.
٥. الدعم الكبير من قبل الحكومة الماليزية في إنشاء الهياكل الارتكازية، من أجل تحقيق الاهداف التنموية والنمو الاقتصادي في مختلف قطاعات الاقتصاد.
٦. الاهتمام بالبنية القانونية والادارية الناجحة في إدارة شؤون البلاد في التعامل مع المستثمرين.

٧. الاعتماد على البرامج التنموية الخمسية والعشرية، لبناء المجتمع الماليزي بشكل متوازن والقضاء على حالة الفقر في البلاد.
٨. جعلت الحكومة الماليزية (الاستثمار في الانسان) أحد أهم أولوياتها، وكان من أبر التحديات هو كيفية نقل الملايو من مجتمعات زراعية بسيطة إلى مجتمعات مدنية متقدمة، لذلك وضعت ميزانية كبيرة للتعليم والتدريب والتأهيل.

خامساً. تطور قطاعات الاقتصاد الماليزي: (صالح، ٢٠٠٨: ٨١ -٨٣)

١. **قطاع الصناعة:** تمكنت ماليزيا من تطوير الصناعة بحيث صارت المصدر الاول لدخلها متفوقة بذلك على كل دول العالم الاسلامي، ونجحت في غضون اربعين عاما من تحويل المجتمع الماليزي من مجتمع زراعي يعاني من الفقر والتخلف الى مجتمع متحضر تقل فيه نسبة الفقر عن (٥,١%) ونسبة البطالة عن (٣,٥%)، فقد شجعت الاستثمار في الصناعات الخفيفة والثقيلة وتابعت النماذج اليابانية والكورية الجنوبية والتايوانية والسنغافورية في الاهتمام بتصدير المنتجات الصناعية وخصوصا الإلكترونية، ووفرت الاكتشافات الجديدة الواسعة للنفط في ماليزيا في منتصف السبعينات وازدياد اسعاره مصادر دخل كبيرة للحكومة ساعدتها على اقامة الصناعات الثقيلة وظهرت مصانع (للإسمنت، والحديد، والامونيا، والورق، والبتروكيمياويات) كما قامت بتصنيع سيارتها الوطنية (بروتون) لتغطي نحو ٦٠% من حاجة السوق الماليزي، وتمثل الصناعة عصب الصادرات الماليزية، اذ شكلت المنتجات الصناعية ما بين ٨٠-٨٥% من مجمل الصادرات الماليزية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ تتصدرها الصناعات الإلكترونية والكهربائية وهي تمثل ما بين ٥١-٦٠% من مجمل الصادرات الماليزية، تليها الصناعات الكيمياوية ثم المعدنية والمعدات العلمية، وماليزيا دولة مكتفية ذاتيا من النفط ويبلغ انتاجها منه نحو (٧٧٠) الف برميل يوميا تستهلك منه (٥١٥) الف برميل، وتقوم بتصدير ٢٢٥ الف برميل مما در ذلك دخلا مقداره ٨,٣٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٦ وتعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر مستورد للمنتجات الماليزية اذ صدرت اليها نحو ١٨,٨% من صادراتها عام ٢٠٠٦ .

٢. **القطاع الزراعي:** تعد ماليزيا أكبر منتج لزيت النخيل في العالم بلغ (٥١%) من الانتاج العالمي وتغطي صادرتها ٤٧% من السوق العالمي وقد بلغت قيمة صادرات زيت النخيل نحو (٥,٨٥) مليار دولار عام ٢٠٠٦، كما تعد ماليزيا من أبرز منتجي المطاط اذ بلغت صادراتها نحو (٢,٢٣) مليار دولار للعام نفسه، كما تتمتع ماليزيا بثروة من الغابات تعطي نحو ثلثي مساحتها وتقوم بتصدير الاخشاب، حيث بلغت قيمتها نحو (١,٧٨) مليار دولار للعام نفسه.

٣. **قطاع التعليم:** تعطي الحكومة الماليزية اهتماما كبيرا بالتعليم والتدريب، اذ تنفق نحو ٢٠-٢٥% من الموازنة العامة للدولة او من نفقاتها الكلية، وان الحكومة الماليزية جعلت الاستثمار في الانسان احدى اهم اولوياتها، وكان احد ابرز التحديات هو كيفية نقل الملايو من مجتمعات زراعية بسيطة الى مجتمعات مدنية متقدمة، ويذكر مهاتير محمد ان الاهتمام بالتعليم كأساس للنهضة، اذ ارسلت الطلاب الى كل مكان للتعليم، يبلغ معدل الانفاق السنوي على التعليم نحو ٦% من الناتج المحلي الاجمالي اذ ما تنفقه ماليزيا على التعليم نحو ثلاثة اضعاف ما ينفق على الجيش والدفاع على سبيل المثال بلغت ميزانية التعليم لعام ٢٠٠٧ نحو ١٠,٠٩٦ ملايين دولار امريكي اي ٢١,٨% من

الميزانية العامة، فيما بلغت نسبة الانفاق على الدفاع والجيش نحو (٣,٩٣٠) ملايين دولار، اي ٨,٤٨% من الميزانية العامة، فقد احتلت ماليزيا المرتبة (٦) عالميا في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١ من بين ١٨٧ دولة، وبلغ معدل الاهتمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (١٥ سنة فما فوق) ما نسبته (٩٢,٥%)، كما ارتفعت عدد الجامعات الحكومية من (٥٠) جامعة عام ١٩٩٦الى (٥٥) جامعة عام ٢٠٠٣، وهناك نحو (٩٠) مدرسة ذكية منتشرة في ماليزيا : وهي مؤسسات تعليمية تقوم على اساس تطبيقات تدريس وادارة جديدة تساعد التلاميذ على درج بعض المعلومات (عبد الحسين، ٢٠١٣ : ٦٦).

٤. **الناتج المحلي الاجمالي:** حققت ماليزيا قفزات واسعة في زيادة ناتجها المحلي وحققت نسب نمو مرتفعة كان معدلها السنوي ١٠,٠٧% في عام ٢٠٠٣، ألا أنه قد أنخفض الى ٤,٢% في عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الازمة الاقتصادية في اواخر التسعينات وحقق هذا المؤشر نسبة مرتفعة جدا حيث بلغ ٢٢،٤٠% في عام ٢٠١٨ وهي نسب جيدة تدل على ان الاقتصاد الماليزي قد تعافى من أزمته الاقتصادية (درج، ٢٠٠٥: ١٣٧٩).

سادساً. قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) باستخدام نموذج ARDL:

١. **توصيف النموذج:** اعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية تغطي المدة الزمنية ٢٠٠٣-٢٠١٨ والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات أطلس العالم، حيث تم تحويل البيانات إلى اللوغاريتم الطبيعي لقياس هذه العلاقة بالمرونات (نسبة مئوية).

٢. **توصيف متغيرات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على متغيرين هما (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي GDP كمتغير تابع).

٣. **من أجل اختبار فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها**: تم تحديد المتغير المستقل FDI والمتغير التابع GDP، وبناء على الإطار النظري للدراسة فأنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$LGDP = B_0 + B_1 LFD + u.$$

حيث أن:

LGDP: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي.

LFDI: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الاجنبي المباشر.

B0: معلمة الحد الثابت.

B1: معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر التي تقيس مرونة الاستثمار في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

U: حد الخطأ العشوائي.

بيانات ونتائج البحث:

١. **نتائج اختبار جذر الوحدة (نتائج الرسم البياني):**

من أجل تحليل السلسلة الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة الاتجاه العام لها حيث يمثل الشكل (١) السلسلة الزمنية لـ (FDI) و (GDP) بالاعتماد على بيانات الجدول (٢) و (٣).

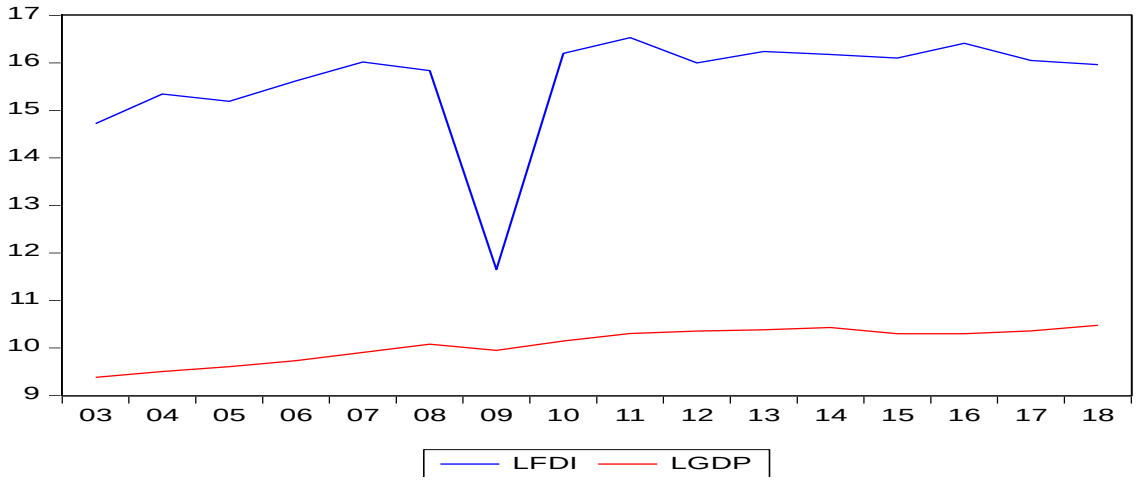

٢. **نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF):** بينت نتائج الاختبار ان الناتج المحلي الإجمالي ساكن عند الفرق الأول وان الاستثمار ساكن عند المستوى الطبيعي، مما يسمح لنا بالاعتماد على نموذج ARDL في تقدير العلاقة بين المتغيرين.

الجدول (٤): سكون متغيرات النموذج باستخدام اختبار(ADF)

		t-Statistic	Prob.
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.027323	0.2732
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3081002	
	10% level	-2.681330	

الجدول (٥): سكون الناتج المحلي عند الفرق الاول

		t-Statistic	Prob.
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.398447	0.0296
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (٢) (٣) ومن خلال اعتماد برنامج EViews10.

الجدول (٦): سكون الاستثمار الاجنبي المباشر عند الفرق الأول

		t-Statistic	Prob.
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.697199	0.0163
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

٣. **تقدير نموذج ARDL:** بينت نتائج التقدير وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي حيث ان زيادة الاستثمار بنسبة ١٠٠% تؤدي الى زيادة الناتج بنسبة ٦% كما ان الاستثمار فسر ما نسبته ٦٤% من التباين الكلي في الناتج بحسب قيمة R2 وبينت القيمة الاحتمالية لاختبار F-statistic ان النموذج معنوي ككل.

الجدول (٧): تقدير النموذج باختبار ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DL GDP(-1)	0.609851	0.233292	2.614107	0.0259
L FDI	0.060945	0.017640	3.454851	0.0062
L FDI(-1)	-0.058906	0.018657	-3.157235	0.0102
C	-0.007774	0.362418	-0.021450	0.9833
R-squared	0.648728	Mean dependent Var		0.069476

٤. **اختبار الارتباط الذاتي:** بينت نتائج الاختبار عدم وجود ارتباط حيث ان جميع القيمة صغيرة وتقترب من الصفر.

الجدول (٨): تقدير النموذج باختبار الارتباط الذاتي

Date: 11/02/19 Time: 10:02
Sample: 2003 2018
Included observations: 14
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

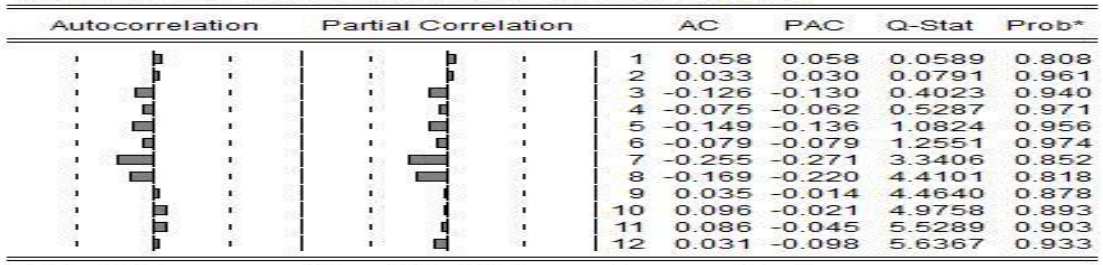

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.058	0.058	0.0589	0.808
		2	0.033	0.030	0.0791	0.961
		3	-0.126	-0.130	0.4023	0.940
		4	-0.075	-0.062	0.5287	0.971
		5	-0.149	-0.136	1.0824	0.956
		6	-0.079	-0.079	1.2551	0.974
		7	-0.255	-0.271	3.3406	0.852
		8	-0.169	-0.220	4.4101	0.818
		9	0.035	-0.014	4.4640	0.878
		10	0.096	-0.021	4.9758	0.893
		11	0.086	-0.045	5.5289	0.903
		12	0.031	-0.098	5.6367	0.933

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

٥. **اختبار اختلاف التباين:** بينت نتائج الاختبار ان البواقي لا تعاني من مشكل اختلاف التباين بحسب القيمة الاحتمالية لاختبار Obs R-squared والتي كانت أكبر من ٥%.

الجدول (٩): اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test Breusch – Pagan - Godfrey

F- Statistic	0.230220	Prob. F(3.10)	0.8733
Obs*R- squared	0.904457	Prob. Chi – Square(3)	0.8244
Scaled explained SS	1.158287	Prob. Chi – Square(3)	0.7630

٦. **اختبار التوزيع الطبيعي:** بينت نتائج هذا الاختبار ان النموذج غير موزع طبيعياً حيث ان القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أصغر من ٦%.

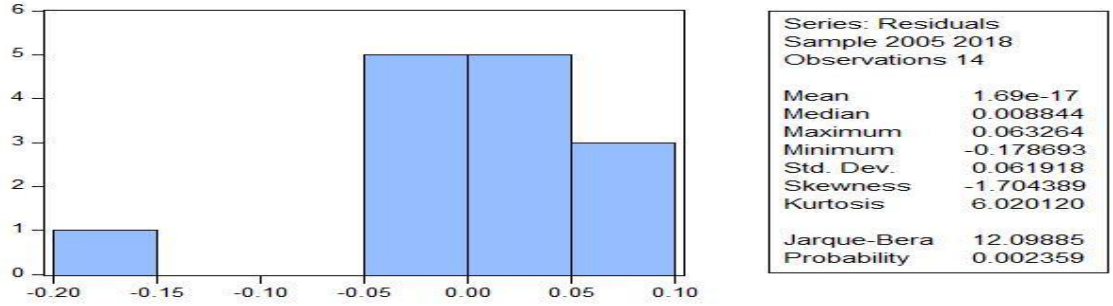

٧. اختبار Bound Test: بينت نتائج هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين حيث ان قيمة F كانت اكبر من قيمة K.

الجدول (١٠): اختبار WALD

Test Statistic	Value	K
F-statistic	1.401243	1

٨. **تقدير العلاقة طويلة الاجل:** بينت نتائج التقدير الإحصائية عدم وجود علاقة بالرغم من ان اختبار Bound Test أشار لوجودها ولعل السبب الضعف الواضح بقيمتها في الاجل القصير أثر على وجودها في الاجل الطويل.

الجدول (١١): تقدير العلاقة طويلة الاجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI)	0.060945	0.017640	3.454851	0.0062
Cointe q(-1)	-0.390149	0.233292	-1.672362	0.1254

Cointe q =DLGDP-(0.0052*LFDI -0.0199)

Long Run Coefficient

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L FDI	0.005227	0.059092	0.088454	0.9313
C	-0.019926	0.928380	-0.021463	0.9833

التحليل الاقتصادي والقياسي:

يشير منطق النظرية الاقتصادية إلى أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي، إذ كلما ازدادت التدفقات الاستثمارية الاجنبية ازداد الناتج المحلي الاجمالي وبالعكس كلما أنخفت التدفقات الاستثمارات الاجنبية تراجع الناتج المحلي الاجمالي، أذ لاحظنا هذا الاثر من خلال الاختبارات القياسية حسب برنامج ARDL والتي أظهرت بشكل واضح العلاقة الطردية بين FDI و GDP في ماليزيا خلال مدة الدراسة، إذ تبين أن زيادة الاستثمارات الاجنبية بنسبة ١٠٠% تؤدي إلى زيادة GDP بنسبة ٦% كما أن الاستثمار فسر ما نسبته ٤٦% من التباين الكلي من الناتج بحسب قيمة F-statistic، كما بينت القيمة الاحتمالية لاختبار R^2 قيمة النموذج معنوي ككل، وهو يمثل العلاقة بين المتغير المستقل (FDI) والمتغير المعتمد (GDP) وقيمته أقل من الواحد وموجبة $0 \leq R^2 \leq 1$ وكلما زادت قيمة R^2 دل ذلك على قوة المتغير المستقل في التأثير بالمتغير التابع، ففي هذا النموذج فأن قيمة R^2 هي (٠,٨٢%) أي أن المتغير المستقل (FDI) قد فسر ما نسبته (٠,٨٢%) من المتغير المعتمد (GDP)، والقيمة الباقية (٠,١٨%) تشير إلى عوامل اخرى لم تدخل في النموذج .

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣

نستعرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من خلال الجوانب الآتية:

اولاً. نبذة تاريخية عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

هناك علاقة ايجابية بين الاقتصاد العراقي والاستثمارات الاجنبية وبخاصة في المراحل الأولى لتأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ لاسيما بعد اكتشاف النفط عام ١٩٢٧ اذ عزمت الحكومة العراقية آنذاك على إقامة مشاريع تنموية حيوية في البلاد التي تعاقدت معه شركات أجنبية من جنسيات مختلفة وذلك بسبب قلة الامكانيات المحلية ونقص الخبرات الإدارية والفنية، كذلك ما يميز الاقتصاد العراقي من الخصائص الطبيعية والبشرية والزراعية التي تجعله مركز جذب

للاستثمارات الاجنبية، وعلى خلفية انشاء مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ فقد استعانت الحكومة العراقية بالشركات الاجنبية في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية على سبيل المثال (مشروع الثرثار ومشروع الحبانية وسد دوكان ومشروع مد أنابيب الغاز الطبيعي والطريق السريع بين بغداد والبصرة مروراً بمحافظات الوسط والجنوب والعمارات السكنية والخط الاستراتيجي لنقل النفط من الجنوب إلى الشمال والمطارات والموانئ وخطوط الهاتف على الطرق السريعة وإنشاء معامل استراتيجية عملاقة مثل معمل الحديد والصلب في البصرة ومعمل البتروكيماويات والفوسفات، فضلاً عن شركات استخراج كبريت المشراق في الموصل ... الخ)، إذ كانت تجربة ناجحة أدت إلى استثمار موارده الاقتصادية وتأسيس بنى تحتية متطورة، ولكن توقفت الاستثمار الاجنبي المباشرة في العراق أثناء الحرب العراقية الايرانية في الثمانينات من القرن الماضي وما تلاه من حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ وفرض الحصار الاقتصادي على العراق لحد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ (الوزاني، ٢٠٠٥: ٢٢٦).

وفي عام ٢٠٠٣ تم إعادة توجه النظام الاقتصادي القائم نحو الليبرالية واقتصاد السوق، مما فتح المجال الواسع امام الاهتمام بالاستثمار الاجنبي وما تمخض عنه اصدار قانون الاستثمار الاجنبي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ ومن ثم قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي تضمن امتيازات واعفاءات كثيرة للشركات الاجنبية الفائزة بعقود التراخيص (العبودي، ٢٠٠٩: ١٤١-١٤٢)، ويعد الاستثمار في القطاع النفطي هو الاستثمار الوحيد في العراق في المدة التي تلت احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ ولحد الآن ويعود ذلك إلى العوامل الاقتصادية والطبيعية التي يتميز بها النفط الخام في العراق والتي تجعله مصدر جذب للاستثمار الاجنبي المباشر وهي:

١. العوامل الطبيعية: (هادي، ٢٠١٢: ٥١)

- اهمية موقع العراق الجغرافي الملائم والمميز المتوسط بين الشرق والغرب وقربه من الممرات والموانئ البحرية.
- قلة عمق الابار النفطية وغزارتها.
- جودة ونوعية النفط الخام العراقي.
- قلة الكوارث الطبيعية (الزلازل، الهزات الارضية .... الخ).

٢. العوامل الاقتصادية:

- ارتفاع العمر الافتراضي (الانتاجي) للاحتياطيات النفطية: إذ قدرة العمر الانتاجي لاحتياطي النفط الخام في العراق لسنة ٢٠٠٩ نحو (١٦٤) سنة وهو أطول عمر انتاجي مقارنة بين دول أوبك النفطية (هادي، ٢٠١٢: ٥٣)
- ضخامة الاحتياطي النفطي: إذ قدر الاحتياطي النفطي المؤكد بنحو (١٤٧,٢٢٢) مليار برميل، وهو بذلك يحتل الترتيب الثالث بعد المملكة العربية السعودية بـ (٢٦٤,٥٩) مليار برميل وفنزويلا بـ (٢١١,١٧) مليار برميل لعام ٢٠٠٨(ويكيبيديا، شبكة الانترنت).
- العائد الاقتصادي: إذ تشكل ايرادات النفط الخام عامل مهم لجذب شركات الاستثمار الاجنبي المباشر (أبو بكر، ٢٠٠٩: ٣).

أما بالنسبة إلى واقع القطاعات الاقتصادية الأخرى وهي: (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤-٢٠١٨)

❖ القطاع الزراعي: بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (١,٩٥%) عام ٢٠١٨ بعد أن كانت (٦,٩٣%) عام ٢٠٠٤، وهي نسب غير جيدة مقارنة باحتياجات البلد من المواد الغذائية.

- القطاع الصناعي: بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (١,٨%) عام ٢٠١٨ بعد أن كانت النسبة (٢,٣%) عام ٢٠٠٤، وهي نسب منخفضة جداً قياساً لأهمية هذا القطاع الحيوي والمحرك للأنشطة الاخرى.
- قطاع التربية والتعليم: يعاني هذا القطاع من النقص الكبير في أعداد الابنية المدرسية والجامعية، بسبب قلة الانفاق عليه، إذ بلغت النسبة (٤,٨%) من إجمالي الانفاق العام في ٢٠١٣ بعد أن كانت (٣,٧%) في عام ٢٠٠٤.
- قطاع الصحة: بلغت نسبة الانفاق على القطاع الصحي (٤,٤%) من إجمالي الانفاق العام في ٢٠١٣ بعد أن كانت (٣,٢%) في عام ٢٠٠٤ وهي نسب متدنية جداً، الامر الذي أدى إلى تدهور الحالة الصحية وانتشار الامراض بين أفراد المجتمع.

ثانياً. الإطار القانوني المنظم لعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

١. قوانين وزارة النفط العراقية الخاصة بالاستثمار الاجنبي: (الوقائع العراقية، ٢٠٠٧: ١٠)

- قانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ الخاص لتصفية الخام، الهدف من هذا القانون هو تشجيع القطاع الخاص من اجل المشاركة في اعمال تصفية النفط الخام، بما يعزز من دور الصناعة النفطية وبالتالي تطوير وتنمية القطاع النفطي.
- قانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٨ ويهدف إلى محاربة والحد من ظاهرة تهريب النفط الخام ومشتقاته النفطية إلى البلدان المجاورة له.
- قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ ويهدف الى استيراد المشتقات النفطية ذات النوعية الجيدة والممتازة لسد حاجة الطلب المحلي المتنامي.

٢. قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بالاستثمار: يهدف قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ إلى تحقيق الأهداف التنموية المنصوص عليها في بنود الاستراتيجية الوطنية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ من خلال إتاحة الفرص للاستثمارات العربية والاجنبية، ولعل أبرز ما تضمنه هذا القانون من المزايا والاعفاءات وهي كالآتي: (الوقائع العراقية، ٢٠٠٧: ١١)

أ. **المزايا:**

- من حق المستثمر الاجنبي الدخول والخروج وتسهيل اجراءات الاقامة.
- للمستثمر الاجنبي الحق باستئجار الارض الخاصة بالمشروع الاستثماري لمدة لا تتجاوز عن (٥٠) سنة وتكون قابلة للتمديد
- للمستثمر الاولوية بغض النظر عن جنسيته التمتع بالمزايا الخاصة بمشاريع الاسكان.
- من حق العاملين الاجانب تحويل رواتبهم واجورهم الى ذويهم في الخارج.
- أمكانية تداول الاسهم والسندات في سوق الأوراق المالية.
- بإمكان المستثمر الاجنبي تشغيل العمالة غير العراقية في حال عدم كفاءة ومهارة العمالة المحلية وفق ضوابط متفق عليها مع هيئة الاستثمار الوطنية.
- السماح للمستثمر الاجنبي فتح حساب بالعملة العراقية سواء بالداخل ام بالخارج.

ب. **الإعفاءات:** (هادي، ٢٠١٢: ٥٦)

- اعفاء المشروع الاستثماري من الرسوم والضرائب لفترة (١٠) سنوات ابتداء من تاريخ العمل بالمشروع الاستثماري.
- أعفاء المواد المستوردة الخاصة بالمشروع الاستثماري عن (٢٠%) من مبلغ شراء الموجودات.

- أعفاء الممتلكات المستوردة من الرسوم والضرائب لمدة (٣) سنوات من تاريخ منح اجازة الاستثمار.
- أعفاء المؤسسات العلمية والتربوية والصحية والسياحية والفنادق والمفروشات والاثاث من رسوم الاستيراد لمرة واحدة لكل (٤) سنوات
- زيادة سنوات الاعفاء من الرسوم والضرائب إلى مدة (١٥) سنة في حال شراكة المستثمر المحلي مع الاجنبي تزيد عن (٥٠) سنة.

ثالثاً. العقود الاستثمارية المتعاقد عليها من قبل الحكومة العراقية مع الشركات الاجنبية:

لقد تم أبرام عقود عديد ما بين الحكومة العراقية المتمثلة بوزارة النفط وشركات الاستثمار الاجنبية لاستخراج وتطوير ورفع انتاجية حقول النفط العراقية، إذ أن هذه الحقول لم يطرأ عليها أي تحسن أو تطور خلال العقود الماضية، وحتى بعد أحداث ٢٠٠٣ فلم تستقر الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية مما كان سبباً في عزوف شركات الاستثمار الاجنبية للاستثمار في حقول النفط العراقية لغاية سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وبعد استقرار الاوضاع الامنية تم الاعلان عن الفرص الاستثمارية مما شجع الشركات الاجنبية للتعاقد مع وزارة النفط لاستثمار في حقول النفط من خلال الاتفاق على جولات بواقع اربع جولات والتي سنوضح تفاصيلها من خلال لآتي:

الجدول (١٢): جولة التراخيص الأولى

ت	اسم الحقل	شركات الاستثمار الاجنبية	الطاقة الانتاجية
١	حقل الرميلة	الشركة البريطانية BP	إنتاج ٧ ملايين برميل يومياً خلال مدة ستة سنوات
٢	حقل غرب القرنة	الشركة الصينية CNBC	
٣	حقل باي حسن	الشركة الامريكية EXXON	
٤	حق الزبير	الشركة الكورية الجنوبية COGAS	

المصدر: سعود، ضياء حسين، ومحمد، ثائر سعدون (٢٠١٦)، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (٢٠)، الوراق للنشر والطباعة، الأردن، عمان، ص١١٩.

الجدول (١٣): جولة التراخيص الثانية

ت	اسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الاستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر عن كل برميل منتج	إنتاج/برميل/يوم
١	حقل مجنون	شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$ 1,39	1,800 الف
٢	حقل غرب القرنة	شركتي لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية	$ 1,15	1800 الف
٣	حقل الغراف	شركتي جانكس اليابانية وبتروناس الماليزية	$ 1,49	230ا لف
٤	حقل حلفاية	شركات بتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية و CNBC الصينية	$ 1,40	535 الف
٥	حقل بدرة	شركتي كاز بروم الروسية، وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية TPAO التركية	$ 5,50	170 الف
٦	حقل القيارة	شركة سن أنكول	$ 5	120الف
٧	حقل نجمة	كذلك شركة سن أنكول	$ 6	110 الف

المصدر: سعود، ضياء حسين، ومحمد، ثائر سعدون (٢٠١٦)، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (٢٠)، الوراق للنشر والطباعة، الأردن، عمان، ص١١٩.

تبين لنا من خلال جولات التراخيص (الاولى والثانية) والمبين تفاصيلها في الجدول (١٢-١٣) ارتفاع انتاج النفط الخام من الحقول العراقية المتعاقدة مع الشركات الاجنبية لمختلف دول العالم، أيضا تعاقدت الحكومة العراقية مع شركات النفط العالمية لزيادة إنتاج النفط في الحقول العراقية المبينة تفاصيلها في جولات التراخيص أعلاه إلى (١١) مليون برميل يومياً خلال مدة (٦) سنوات من بعد هذه الجولات (التقرير الاقتصادي، ٢٠١٢: ٢٠)، بالرغم من زيادة الانتاج وتطوير الحقول النفطية، ألا أن هذه الشركات لم تحقق الطاقة الانتاجية المطلوبة والموثقة في تلك العقود لأسباب منها : في تلك العقود قدر تكلفة استخراج البرميل الواحد من النفط الخام من (٥-٦) دولار حسب ما نص عليه في هذه الجولات، الى ان الواقع قد اشار غير ذلك، فلو قمنا بإعادة احتساب تكلفة استخراج البرميل الواحد لوجدنا انها غير مجدية اذ ان تكلفة البرميل الواحد تصل الى (٢٠) دولار وذلك بسبب التكاليف المرافقة لاستخراج النفط الخام والتي لم يتم احتسابها من خلال العقود المتفق عليها مع المستثمر الاجنبي وهي: (١. زيادة كلفة استخراج البرميل الواحد، ٢. كلفة الغاز المحروق عند استخراج النفط الخام، ٣. كلفة الماء المطلوب لاستخراج النفط الخام، ٤. كلفة التردي البيئي، ٥. كلفة الاجيال اللاحقة في ظل الفساد والضعف الإداري).

لذلك فالاستثمار الاجنبي المباشر لم يحقق الطاقة الانتاجية المطلوبة في تلك العقود، بسبب الفساد المالي والاداري لتلك الجولات التي أدت إلى هدر ونهب الكثير من الاموال والتي كان يجب أن توجه نحو تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين كان العكس من ذلك في التجربة الماليزية كيف كان للاستثمار الاجنبي المباشر دور فعال في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والخروج من الازمة الاقتصادية وبالتالي تحقيق النهضة التنموية في البلاد.

الجدول (١٤): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨ (مليون دينار)

السنة	ناتج قطاع النفط (١)	الناتج المحلي الإجمالي (٢)	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP% (٢:١)	معدل النمو GDP
٢٠٠٣	٢٠٣٤٩٧٧٢	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٦٨,٧٨	٢٧,٨٨-
٢٠٠٤	٣٠٨٠٨٥٤١,٦	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٥٧,٨٧	٧٩,٩٤
٢٠٠٥	٤٢٣٧٩٧٨٤,٧	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٥٧,٦٣	٣٨,١٣
٢٠٠٦	٥٢٨٥١٨١٠,٩	٩٥٥٨٧٩٥٤,٢	٥٥,٩٢	٢٩,٩٩
٢٠٠٧	٥٩٠١٨٠٩٤,٥	١٠٧٨٢٨٤٦٢,٨	٥٤,٧٣	١٢,٨٠
٢٠٠٨	٨٧١٦٦٤٠١,٢	١٥٥٦٣٦٧٨٣,٣	٥٦	٤٤,٣٣
٢٠٠٩	٥٩٦٣١٤٥٣,٧	١٣٩٣٣٠٢١٠,٦	٤٠,٦٥	١٠,٤٧-
٢٠١٠	٧٣٩٩٠٩١٢,٢	١٧٧٠٠٨٦٣٢,٣	٤١,٨٠	٢٧,٠٤
٢٠١١	٩٢٨٨١٣٠٠,٠	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٤٢,٧٣	٢٢,٧٧
٢٠١٢	١٢٦٤٣٥٥٥٧,٥	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	٤٩,٧٣	١٦,٩٧
٢٠١٣	١٢٥٦٧٣٨٨٩٠,٥	٢٧١٠٩١٧٧٧,٥	٤٦,٣٢	٦,٦٣

السنة	ناتج قطاع النفط (١)	الناتج المحلي الإجمالي (٢)	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP% (٢:١)	معدل النمو GDP
٢٠١٤	١٢١١٣١١١٣,٩	٢٦٠٦١٠٤٣٨,٤	٤٦,٦٧	٣,٨٦-
٢٠١٥	٦٥١٩٤٠٤,٧	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٣٣,٤٨	٢٥,٢٩-
٢٠١٦	٦٧٤٠٠٢١٦,٢	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٣٤,٢٢	١,١٥
٢٠١٧	٨٨٦٦٤٨١٣,٠	٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥	٣٩,٢٨	١٤,٦٢
٢٠١٨	١١٧٨٥٦٣٤٣,٦	٢٥١٠٦٤٤٧٩,٩	٤٦,٩٤	١١,٢٢
النمو المركب	%١٢,٤	%١٥,٣		المعدل العام %٢٣,٣١

المصدر: من عمل الباحثان بالاستناد إلى بيانات وزارة التخطيط العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨.

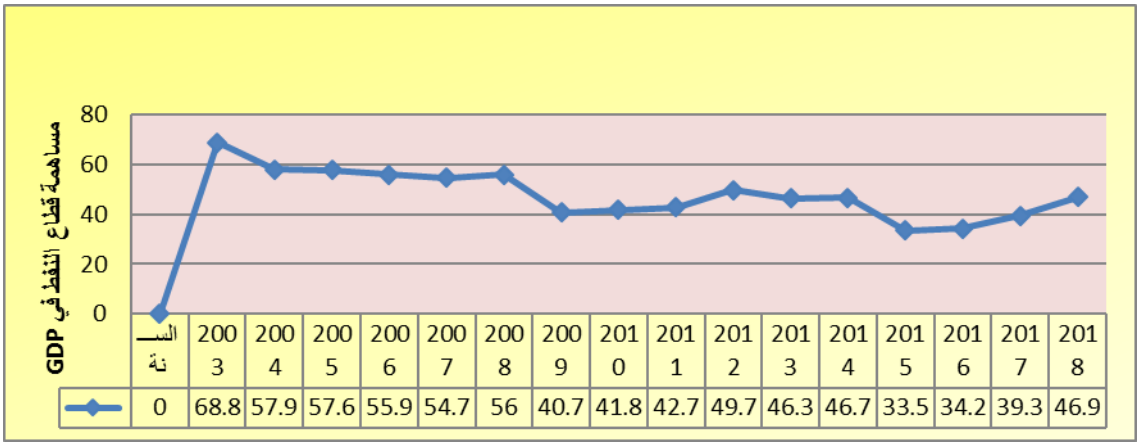

الشكل (٣): نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨

الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١٤)

من خلال بيانات الجدول (١٤) نلاحظ هناك ارتفاع واضح للناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ نحو (١٥٥٦٣٦٧٨٣,٣) مليون دينار بالأسعار الجارية في ٢٠٠٨ وبمعدل مقداره (٤٤,٣٣%) وسبب ذلك يعود إلى انخفاض معدل التضخم من خلال نهج السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي في تحديد استقرار مستوى الاسعار، بالمقابل هناك ارتفاع في نسبة مساهمة قطاع النفط نحو(٥٦%) وذلك نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، الا ان الناتج قد تراجع بشكل كبير إذ بلغ (١٣٩٣٣٠٢١,٦) مليون دينار وبمعدل نمو سالب مقداره (١٠,٤٧-) بالمقابل تراجع كبير في نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج بنسبة (٤٠,٦٥%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط، ثم استمر انخفاض الناتج إذ بلغ (١٩٤٦٨٠٩٧١,٨) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بمقدار (٢٥,٢٩-) في حين انخفض ناتج قطاع النفط إلى (٦٥١٩٤٠٤٠,٧) مليون دينار في عام ٢٠١٥ بعد أن كان (٢١١٣١١١٣,٩) مليون دينار في عام ٢٠١٤ وبنسبة (٣٣,٤٨%) وسبب ذلك يعود إلى زيادة الكميات المعروضة من النفط الخام في السوق العالمية مقابل انخفاض الطلب العالمي، بعد ذلك ارتفع الناتج إلى (٢٥١٠٦٤٤٧٩,٩) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١١,٢٢) مما ارتفعت نسبة مساهمة النفط في الناتج بمقدار(٤٦,٩٤) نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية والامنية في البلاد.

رابعا. معوقات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر وهي: (عاشور، ٢٠٠٧: ١٨٢)

١. **المعوقات والمحددات الاقتصادية وهي:**

أ. **يفتقر الاقتصاد العراقي للأسواق المالية المتطورة:** ان عدم وجود الاسواق المالية المتطورة يشكل عامل طرد للاستثمارات الاجنبية المباشرة لما تمثله هذه الاسواق من اهمية كونها الممول الرئيس للمستثمر من أجل الحصول على الاموال اللازمة والكافية لتمويل انشطتهم الاستثمارية، وعليه فان وجود اسواق مالية متطورة لها اهمية كبيرة فيما يتعلق بدخول الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة، ويمكن القول بان افتقار العراق الى اسواق مالية متطورة هي عوامل تعمل على زيادة درجة عدم اليقين للمستثمر الاجنبي ومن ثم تشكل عائقاً امام دخول الاستثمار الاجنبي المباشر اليه.

ب. **ارتفاع معدل التضخم:** يعاني الاقتصاد العراقي ارتفاع كبير في معدلات التضخم التي تُعد من المعوقات التي تحول دون دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية الى البلد، مما يسبب انخفاض قدرة الشركات الاجنبية واصحاب رؤوس الاموال على التخطيط للعمل والانتاج نظراً للاختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار والتي تولد صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في التنبؤ بتكاليف الانتاج والارباح المتوقعة.

ج. **ضعف القدرة الاستيعابية:** وهي أحد المعوقات التي تعترض دخول الاستثمارات الاجنبية، إذ من متطلبات قيام المشروع الاستثماري توفر عوامل مثل (المكائن والعمال الماهرين ومواد البناء والمقاولين والمهندسين والاداريين) والتي تعرف بالعوامل الساندة، وأن عدم توفرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وتكاليفها.

د. **الفساد المالي والإداري وانعدام الشفافية:** يعاني العراق من ظاهرة الفساد المالي والاداري وهذا ما يضعف من قدرته على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ويضر بالنمو الاقتصادي، وبالتالي يقلل من حوافز الاستثمار، اما فيما يتعلق بالشفافية وهي تعني المعلومات التي على ضوئها يستطيع المستثمرين من التنبؤ المستقبلي بأحوال البيئة الاستثمارية الداخلية والتي من خلالها يمكن صياغة الخطط الاستثمارية (العامري، ٢٠٠٦: ٢).

٢. **المعوقات والمحددات السياسية وهي:**

أ. حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي: إذ أن عدم الاستقرار الامني والسياسي في العراق سوف يكون عامل طرد لدخول الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة، وبالتالي سوف لا يشجع المستثمرين بنقل رؤوس اموالهم وخبراتهم وممتلكاتهم ما لم تسود حالة الاستقرار في الاوضاع الامنية والسياسية في داخل العراق.

ب. عدم امتلاك العراق لمؤسسات اقتصادية تدعم اقتصاد السوق: يفتقر الاقتصاد العراقي إلى وجود مؤسسات اقتصادية متطورة التي يكون لها الدور الكبير في جذب الاستثمارات الاجنبية إلى داخل العراق (عاشور، ٢٠٠٧: ١٨٣).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. حدث تحول كبير في هيكل الاقتصاد الماليزي بفعل زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية إلى أكبر مصدر للتقنيات الالكترونية، بعد أن كان يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة.

٢. استطاعت ماليزيا من خلال أتباع خطط وبرامج تنموية وطنية، أن تعالج الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية منها: ظاهرة الفقر والقضاء عليه، التركيز على التنمية البشرية من خلال زيادة الانفاق على التعليم والصحة، والاهتمام بالقطاع الصناعي.

٣. من خلال إجراء اختبار ARDL تبين هناك علاقة طردية قوية (معنوية) بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، مما يعني أن النموذج ذات مستوى جيد من جودة التقدير، كما يوضح ذلك قيمة معامل التحديد R^2 البالغة (٦٤%)، وأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي واختلاف التباين.
٤. كان للعراق تجربة ناجحة مع الاستثمار الاجنبي المباشر في حقبة السبعينات والثمانيات من القرن الماضي، الا أن تجربته بعد أحداث ٢٠٠٣ لم تكن ناجحة مع عقود جولات التراخيص لأسباب عديدة منها، الفساد المالي والاداري، ضعف سيطرة الدولة على الاقتصاد، عدم وضع استراتيجيات واضحة، عدم الاهتمام بالقطاع الخاص وسوء إدارة واستخدام المال العام.
٥. لم يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بعد أحداث ٢٠٠٣ في تطوير وتنمية قطاعاته الاقتصادية عدا قطاع النفط، بينما كان له دور بارز في إحداث النهضة التنموية الماليزية.

ثانياً. التوصيات:

١. تطوير البنية القانونية والتشريعية، كونها أداة فاعلة في التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية التعامل معه كما فعلت ماليزيا وبالتالي كان له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.
٢. وضع استراتيجيات تتلاءم مع متطلبات التنمية البشرية وفق ما متاح من الموارد الطبيعية والبشرية ومحاولة الاستفادة من العنصر البشري من خلال برامج التعلم والتدريب والبحث العلمي، مما يزيد من قدرة الابتكار والابداع وبالتالي تحقيق الاهداف المنشودة.
٣. فسح المجال أمام القطاع الخاص وتوسيع عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مما يساهم في تعزيز وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
٤. وضع الاسس السليمة لإدارة المال العام وفقاً لمبادئ المساءلة والرقابة الفعالة من جانب الهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد.
٥. لابد من وجود اشتراطات في العقود المبرمة مع الاطراف الاجنبية لتنظيم عمليات استخراج النفط الخام، وعدم تحمل الاقتصاد العراقي تكاليف إضافية مرافقة عند استخراج النفط الخام.

المصادر

أولا. المصادر العربية:

١. العبودي، احمد رحيم، (٢٠٠٩)، الاستثمار النفطي في منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع استثماره في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٢. الشبيبي، احمد صدام عبدالوهاب، (٢٠٠١)، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق رؤية مستقبلية مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مكتب بريد العشار، ص.ب (٢٦٩٠).
٣. عاشور، احسان جبر، (٢٠٠٧)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية، تجارب دول مختارة مع اشارة إلى العراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٤. السامرائي، دريد محمود (٢٠٠٦) الاستثمار الأجنبي المباشر-المحددات والضمانات القانونية، (ط١)، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، بيروت.
٥. عبد الحسين، صلاح، (١٩٩٨)، الاستثمارات الأجنبية-المسوغات والأخطار، العراق، بغداد، بيت الحكمة.

٦. سعود، ضياء حسين، ومحمد، ثائر سعدون، (٢٠١٦)، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (٢٠)، الوراق للنشر والطباعة، الأردن، عمان
٧. العامري، عباس علي، العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي، الندوة الاقتصادية بشأن مستلزمات وضوابط الاستثمار في العراق، المنعقدة في عمان بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢١.
٨. درج، علي احمد، (٢٠١٥)، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، بحث منشور في مجلة جامعة بابل-العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (٣) المجلد (٢٣).
٩. الوزاني، عادل عيسى كاظم، (٢٠٠٥)، الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء.
١٠. الوزاني، عادل عيسى كاظم، (٢٠٠٥)، الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان آسويه مختارة مع اشارة إلى الفرص المتاحة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء
١١. صبري، محمود، (٢٠٠٢)، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار النهضة.
١٢. صالح، محسن محمد، (٢٠٠٨)، النهوض الماليزي-قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، (ط١) مركز الامارات العربية المتحدة، للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
١٣. فضلي، نادية فاضل عباس، (٢٠١٠)، التجربة التنموية في ماليزيا للمدة ٢٠٠٠/٢٠١٠ بحث منشور في الدراسات الدولية، العدد (٤٥).
١٤. عبدالغفار، هناء، (٢٠٠٢)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بغداد، بيت الحكمة.
١٥. التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٢، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء.
١٦. جريدة الوقائع العراقية، (٢٠٠٧)، قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، العدد (٤٠٣١) بتاريخ ٢٨ ذو الحجة لسنة ١٤٢٧هـ في ١٧ كانون الثاني.
١٧. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (١٩٩٧)، معوقات الاستثمار في الدول العربية، بيروت، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية رقم (٧)، السنة الأولى.
١٨. وزارة التخطيط، (٢٠١٣)، البرامج الاستثمارية الحكومية، الموازنة الاستثمارية والمصروف الفعلي.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Razin, Assaf & Sadka, (2001), Efraim, Labor Capital and Finance: international Flows, Cambridge University Press, England.
2. Ghose, Ajit G, (2004), The Capital inflows and investment in developing countries, Employment Strategy Department.
3. Sbongh, David glod 1985, foreign direct investment in developing countries, finance and development, March.
4. UNCTAD, (1997), World investment Report.
5. UNCTAD, (1998), Foreign Direct investment and Development , UNCTD ,Series on Issues in International Investment Agreements , IIA - paper- Series , Geneva, Dec.
6. Hecht, Yoel and other, (2002), interactions Between Capital inflows and Domestic investment: international panel Data, April.
7. Kojima Kiyoshi, (1982), Direct Foreign Investment, Billing and Sons Ltd. Guild Fed, London.